

Distr.: General
30 June 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وأن أحيل رسالة مؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧ وردت من موسى فقيه محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، مشفوعة بالبيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته ٦٩١ المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش



المرفق

رسالة مؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

أوجه إليكم هذا الخطاب لأوافيكم بالبيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته ٦٩١ (انظر S/2017/531، المرفق) بشأن جهودنا المشتركة في إطار العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، لغرض إحالة البيان إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ولعلكم تذكرون أن قرار مجلس الأمن ٢٢٩٦ (٢٠١٦) ورسالتكم المؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2016/915) ورد فيهما أنه ينبغي إجراء استعراض استراتيجي مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للعملية المختلطة، بالتشاور الوثيق مع حكومة السودان، بغية رفع توصيات مفصلة إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن أولويات البعثة وتشكيلتها، واقتراح تنقيح إضافي للأهداف المرجعية لمسيرة الواقع الحالي في دارفور، إذا لزم الأمر.

وكما تعلمون، أُنجزت في وقت لاحق مهمة الاستعراض الاستراتيجي المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الفترة من ٥ إلى ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧، أنجزها مسؤولون من مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة. وخلصت بعثة الاستعراض الاستراتيجي إلى أن الحالة الأمنية في دارفور قد تحسنت. وضمنت تقريرها لمحة عن التطورات الحالية في الأعمال القتالية الدائرة بين حكومة السودان والجماعات المسلحة وأثر ذلك على الأمن، كما ضمنته معلومات عن الميليشيات وانتشار الأسلحة في دارفور، مبرزة في الوقت نفسه مجريات العنف القبلي الدائر هناك. واقترح التقرير المشترك أيضا تغيير تشكيلة البعثة لتعديل توجهات الولاية المنوطة بها.

وفي وقت لاحق لإصدارنا التقرير وتوصياته، اجتمع مجلس السلم والأمن في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧ للنظر في التقرير الذي أعدناه عن الاستعراض الاستراتيجي المشترك. وأيد المجلس ما ورد في تقريرنا من أن تحسنا قد حصل في الحالة الأمنية العامة في دارفور. بيد أنه وبالنظر إلى استمرار أسباب القلق بشأن الحالتين الأمنية والإنسانية على أرض الميدان، قرر المجلس أن العملية المختلطة ينبغي لها أن تستمر في الاضطلاع بالولاية المنوطة بها في مجال حماية المدنيين والمساعدة في إيصال المساعدات الإنسانية وبذل مساعي الوساطة بين حكومة السودان والحركات المسلحة.

وبالنظر إلى ما سلف ذكره، أود أن أحيل إليكم طيه تقرير الاستعراض المشترك والبيان الصادر عن مجلس السلم والأمن في جلسته ٦٩١ المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، والذي اعتمد فيه مجلس السلم والأمن تقريرنا عن الاستعراض المشترك للعملية المختلطة وجدد الولاية المنوطة بالبعثة لسنة واحدة. وكما سترون، فقد طلب المجلس أيضا من مجلس الأمن أن يجدد الولاية المنوطة بالعملية المختلطة لفترة من سنة واحدة. وعليه، أتطلع إلى استلام تقرير إيجابي عن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في هذه المسألة.

(توقيع) موسى فقيه محمد